

العطف

العطفُ : إما ذو بيانٍ ، أو نسقٍ ، والغرضُ الآنَ بيانُ ما سبقَ^(١)
فدو البيانِ : تابعٌ ، شبهُ الصفةِ ، حقيقةُ القصدِ بهِ مُنكشفة^(٢)

العطفُ — كما ذكر — ضربان ؛ أحدهما : عطف النسقِ ، وسيأتي ، والثاني :
عطف البيانِ ، وهو المقصود بهذا الباب .

وعطف البيان هو : التابع ، الجامد ، المُشبهُ للصفة : في إيضاح^(٣) متبوعه ، وعدم
استقلاله ، نحو :

(١) « العطف ، مبتدأ ، إما ، حرف تفصيل ، ذو ، خبر المبتدأ ، وذو مضاف ،
و « بيان ، مضاف إليه ، أو ، عاطفة ، نسق ، معطوف على « ذو بيان ، والغرض ،
مبتدأ « الآن ، منصوب على الظرفية الزمانية « بيان ، خبر المبتدأ ، و « ما ،
اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة « سبق ، و « فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل
لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « فدو ، مبتدأ ، وذو مضاف و « البيان ، مضاف إليه « تابع ، خبر المبتدأ
« شبه ، نعت لتابع ، وشبه مضاف و « الصفة ، مضاف إليه « حقيقة ، مبتدأ ، و « حقيقة
مضاف و « القصد ، مضاف إليه « به ، جار ومجرور متعلق بمنكشفة « منكشفة ، خبر
المبتدأ ، و « الجملة في محل رفع صفة ثانية لتابع .

(٣) عبارة الشارح في هذا الموضع قاصرة ، والتحقيق أن عطف البيان يأتي لأغراض
كثيرة ، وأن أشهرها أربعة ، الأول : توضيح متبوعه ، وهذا يكون في المعارف كأقسام
بأنه أبو حفص عمر ، والثاني : تخصيص متبوعه ، وهذا يكون في النكرات نحو
قوله تعالى : (من ماء صديد) وقوله سبحانه : (من شجرة مباركة زيتونة) عند من
جوز مجيء عطف البيان في النكرات ، والثالث : المدح ، نحو قوله تعالى : (جمل الله
الكمية البيت الحرام) ذكر هذا صاحب الكشاف ، والرابع : التأكيد ، وذلك كما في
قول الشاعر :

— ٢٩٢ — * أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ *

و «عُمَرُ» عطفُ بَيَانٍ ؛ لأنه مُوَضَّحٌ لِأَبِي حَفْصٍ .

نخرج بقوله : «الجامد» الصِّفَةُ ؛ لأنها مشتقة أو مُؤَوَّلَةٌ به ، وخرج بما بعد ذلك : التوكيدُ ، وَعَطْفُ النَّسْقِ ؛ لأنهما لا يُؤْتَحَّانِ متبوعَهُمَا ، والبدلُ الجامد ؛ لأنه مستقل .

• لقائل يا نصر نصرنا •

ذكره بعضهم ، واختار المصنف في هذا البيت أن الثاني توكيد لفظي للأول .

٢٩٢ — هذا أول رجز لعبد الله بن كيسة — بفتح الكاف وسكون الياء المثناة —

وبعده :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجْرُ

وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن أهلي بعيد ، وإن ناقتي ذبراء نقباء ، فاحلتي ، فقال عمر : كذبت ، والله ما بها من نقب ولا دير ، فانطلق لخل ناقته ثم استقبل البطحاء ، وجعل يقول هذا الرجز ، وعمر — رضى الله عنه — مقبل من أعلى الوادى ، فسمعه ، فأخذ بيده وقال له : ضع عن راحلتك ، فلما تبين له صدقه خله وزوده وكساه ، كذا قال المرزبانى فى معجم الشعراء ، وما نحسب القصة على هذا التفصيل ، فإن فيها مالا لسيغته .

اللغة : «نقب» مصدر نقب — من باب فرح — وهو رقة خف البعير «دبر» مصدر دبر — من باب مرض — وهو أن يجرح ظهر الدابة من موضع الرجل أو القتب «لجر» حنث فى يمينه ،

الإعراب : «أقسم» فعل ماضى «بالله» جار ومجرور متعلق بأقسم «أبو» فاعل أقسم ، وأبو مضاف و «حفص» مضاف إليه «عمر» عطف بيان ، ويجوز أن يكون بدلا من قوله أبو حفص .

الشاهد فيه : قوله «أبو حفص عمر» فإن الثاني عطف بيان للأول .

فَأَوْلَيْتُهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي^(١)
 لَمَّا كَانَ عَطْفُ الْبَيَانِ مُشَبِّهًا لِلصَّفَةِ ، لَزِمَ فِيهِ مَوَافَقَةُ الْمَتَّبِعِ كَالنَّعْتِ ؛
 فَيُؤَافِقُهُ فِي إِعْرَابِهِ ، وَتَعْرِيفِهِ أَوْ تَنْكِيرِهِ ، وَتَذَكِيرِهِ أَوْ تَأْنِيثِهِ ، وَإِفْرَادِهِ أَوْ تَثْنِيثِهِ
 أَوْ جَمْعِهِ .

* * *

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ^(٢)
 ذَهَبَ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى امْتِنَاعِ كَوْنِ عَطْفِ الْبَيَانِ وَمَتَّبِعِهِ نَسْكَرَتَيْنِ ،
 وَذَهَبَ قَوْمٌ — مِنْهُمُ الْمَصْنِفُ — إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ ؛ فَيَكُونَانِ مَنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ
 مُعْرَفَيْنِ ، قِيلَ : وَمَنْ تَنْكِيْرُهُمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (تُوْقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ)
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ) ؛ فزَيْتُونَةٌ : عَطْفٌ بَيَانٍ لِشَجَرَةٍ ، وَصَدِيدٌ :
 عَطْفٌ بَيَانٍ لِمَاءٍ .

* * *

(١) « فَأَوْلَيْتُهُ ، أَوْلُ : فَعْلٌ أَمْرٌ ، مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الْخَفِيْفَةِ ، وَالْفَاعِلُ خَيْرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ
 وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْمَاءُ مَفْعُولُ أَوْلُ مِنْ وَفَاقٍ ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَوْلَيْتِهِ
 وَوَفَاقٍ مُضَافٌ ، وَالأَوَّلُ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ ، مَا ، اسْمٌ مُوَصُولٌ : مَفْعُولٌ ثَانٍ لِأَوْلَيْتِهِ
 مِنْ وَفَاقٍ ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « وَلِي » ، الْآتِي فِي آخِرِ الْبَيْتِ ، وَوَفَاقٍ مُضَافٌ ،
 وَالأَوَّلُ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ ، النَّعْتُ ، مُبْتَدَأٌ « وَلِي » ، فَعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ خَيْرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا
 تَقْدِيرُهُ هُوَ يَبْعُدُ إِلَى النَّعْتِ ، وَالجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَيْرٍ الْمُبْتَدَأُ ، وَجُمْلَةُ
 الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ .

(٢) « فَقَدْ ، حَرْفٌ تَقْلِيلٌ ، يَكُونَانِ ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ ، وَأَلْفٌ الْاِثْنَيْنِ اسْمُهُ
 « مَنْكَرَيْنِ ، خَيْرٌ يَكُونُ دَكَا ، السَّكَافُ جَارَةٌ ، مَا : مُصَدَّرِيَةٌ « يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ ، مُضَارِعٌ
 نَاقِصٌ وَاسْمُهُ وَخَبَرُهُ ، فِي تَأْوِيلِ مُصَدَّرٍ بِوِاسْطَةِ مَا الْمَصَدَّرِيَّةِ ، وَهَذَا الْمَصَدَّرُ جَرُورٌ
 بِالسَّكَافِ ، وَالتَّقْدِيرُ : كَكُونَهُمَا مُعْرَفَيْنِ .

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ، نَحْوِ «يَا غُلَامُ يَعْمرَا»^(١)
 وَنَحْوِ «بِشْرٍ» تَابِعِ «الْبِكْرِيَّ» وَكَيْسَ أَنْ يُبَدَّلَ بِالْمَرْضِيِّ^(٢)

كلُّ ما جاز أن يكون عطفَ بيانٍ ، جاز أن يكون بدلاً ، نحو : « ضَرَبْتُ
 أبا عبد الله زيدا » .

واستثنى المصنفُ من ذلك مسألتين ، يتعين قيهما كونُ التابع عطفَ بيانٍ^(٣) :

(١) « وصالِحاً » مفعول ثانٍ مقدم على عامله ، وهو قوله « يرى » ، الآتي « لبدلية » ، جار
 ومجرور متعلق بـ « يصلح » ، فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
 جوازاً تقديره هو يعود إلى عطف البيان ، ونائب الفاعل هذا هو المفعول الأول « في غير » ،
 جار ومجرور متعلق بـ « يرى » ، وغير مضاف ، و « نحو » مضاف إليه « يا » ، حرف نداء
 « غلام » ، منادى مبني على الضم في محل نصب « يعمرأ » ، عطف بيان على غلام تبعاً للمحل ؛
 فقد علمت أنه مضموم اللفظ ، وأن محله نصب .

(٢) « ونحو » معطوف على نحو في البيت السابق ، ونحو مضاف و « بشر » مضاف
 إليه « تابع » ، نعت لبشر ، وتابع مضاف و « البكري » مضاف إليه « وليس » ، فعل ماض
 ناقص « أن » مصدرية « يبدل » ، فعل مضارع مبني للجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه ، و « أن » ، وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم ليس « بالمرضى » ، الباء
 زائدة ، والمرضى : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال
 المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(٣) ضبط ابن هشام وغيره المسائل التي يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان
 ولا يجوز أن يكون بدلاً ، بأحد أمرين ؛ الأمر الأول : أن يكون التابع غير مستغنى عنه ،
 الأمر الثاني : أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع في مكان المتبوع ، والمسألان اللتان
 ذكرهما الناظم وبينهما الشارح من أفراد الضابط الثاني ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يوضع
 يعمرأ مع كونه منصوباً موضع غلام المنادى ، ولا يصلح أن يوضع بشر مع كونه علماً
 وليس مقترناً بأل موضع البكري ، ولم يتعرض لتأصيل الضابط الأول ، ولا التمثيل له ،
 ومن أمثله أن يكون التابع مشتقاً على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقعة خبراً =